المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/03/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

لقاء تواصلي بالرباط حول موضوع «المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية»

21/03/2015

ينظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وسيط المملكة والهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري، يومه الأربعاء بالرباط، لقاء تواصليا حول موضوع «المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية».

وأوضح بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء الذي سيحتضنه مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال، يأتي انطلاقا من القناعة المشتركة للمؤسسات الوطنية الأربع بأهمية التشاور والتعاون من أجل المساهمة في تفعيل مبادئ المساواة والمناصفة المنصوص عليها في الدستور، وكذلك أهداف التنمية البشرية.

وأضاف البلاغ، في هذا الصدد، أن هذه المؤسسات، واقتناعا منها بمركزية قضية المساواة والمناصفة، ودورها في ترسيخ أهداف الدستور وتماشيا مع السياق الدولي في هذا المجال (بكين20+ وأهداف التنمية للألفية لما بعد 2015)، قامت بإصدار آراء وتوصيات وبرامج خاصة تهدف لإغناء النقاش الوطني حول المساواة والمناصفة.

وحسب المصدر ذاته، سيشكل هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة مختلف الأطراف المعنية، فرصة من أجل التعريف بعمل هذه المؤسسات في مجال النهوض بقيم المساواة وترسيخ المناصفة في المغرب. كما سيسلط الضوء على «التزامات ومساهمات المؤسسات الدستورية في تفعيل مقتضيات الدستور، وتحسين أوضاع النساء وولوجهن للحقوق المخولة لهن»، و«المسارات الممكنة لتسريع وتيرة إعمال المساواة والمناصفة في إطار الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وأشار البلاغ إلى أن الجلسة الافتتاحية للقاء ستتميز بإلقاء مداخلات لكل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، ورئيسة الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري، أمينة المريني، ورئيس مؤسسة وسيط المملكة، عبد العزيز بنزاكور.

المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

ما يقع اليوم من تطرف وإرهاب فتح شهية العالم على «خطة الرباط»

6,7,8/606

○ شاركتم مؤخرا باسم المغرب في مجلس حقوق الانسان بجنيف في نشاط موازي تحت عنوان «خطة الرباط لمحاربة الكراهية والعنف». ما الذي جعل المغرب يطرح هذه الخطة في جنيف؟ ولماذا لم يتم أجراة هذه الخطة أصلا منذ مدة؟

● من المفيد التذكير بان خطة عمل الرباط حول منع التحريض على الكراهية على أساس قومي او عنصري او ديني لا هي خطة دولية وليست وطنية تنغلق بالمغرب لوحده، وان تنفيذها يتطلب تعميق الحوار والنقاش بين مختلف الأطراف المعنية بمضامينها من حكومات ومؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية وهيئات دينية ووسائل إعلام. فالخطة جاءت لتتويج نتائج أربع ورشات إقليمية نظمت من طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول هذا الموضوع بكل من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا. وقد كانت الورشة التي نظمت ببلادنا، بالتعاون بين المفوضية السامية المذكورة والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يومي4 و5 أكتوبر 2012، هي الورشة الدولية النهائية، والتي توجت باعتماد خطة عمل الرباط المذكورة. وقد تم تنظيم هذه الورشات الخمس في سياق إعمال خلاصات الوثيقة الختامية لمؤتمر دوربان الاستعراضي وخلاصات اليوم الدراسي لخبراء المفوضية السامية لحقوق الإنسان سنة 2008، حول العلاقة بين المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلقتين بحرية التعبير، من جهة، وحظر التحريض على الكراهية، من جهة أخرى.

وقد تضمنت خطة عمل الرباط توصيات تتعلق بضرورة اعتماد تدابير تشمل الجوانب التشريعية الوطنية من أجل مناهضة التمييز، وجوانب وقائية وعقابية، وتعزيز حماية الأقليات والفئات الهشة. كما تقر الخطة مسؤولية جماعية بالنسبة للمكلفين بإنفاذ القانون ورجال الدين ووسائل الإعلام والأفراد. كما تؤكد على ضرورة وأهمية التحسيس والارتقاء بالوعي المجتمعي وبقيم التسامح والاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات. كما عالجت الخطة مختلف أشكال منع خطاب الكراهية في القانون الجنائي، ودور التربية على التعددية في الوقاية من الحث على الكراهية وعدم التسامح والصور النمطية السلبية والتمييز على أسس وطنية أو إثنية أو دينية أو عقائدية.

ولتعميق النقاش حول تنفيذ مضامين خطة عمل الرباط نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية ندوة خبراء دولية بجنيف في فبراير 2013 حول موضوع «منع التحريض على الجرائم الوحشية: خيارات سياسية من أجل العمل».

وقد مكنت الديناميكية الناجمة عن خطة عمل الرباط، من جعلها تحظى بالتنويه من طرف السيدة نافي بيلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان السابقة والسيد «جورج سامباو» الممثل السامي لتحالف الحضارات، والسيد «اداما دياغ» المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالوقاية من الإبادة الجماعية.

وفي هذا السياق، وحيث أن المملكة المغربية لعبت دورا رئيسا على مستوى الحوار والنقاش الدولي بخصوص نشر قيم التسامح والاعتدال، بشكل عام، ومنع التحريض على الكراهية على أساس قومي أو عنصري أو ديني، بشكل خاص، فقد ارتأت بلادنا تنظيم نشاط موازٍ على هامش الدورة 28 لمجلس حقوق الإنسان لتعزيز هذا النقاش والحوار وإغنائهما، من زاوية مقاربة حقوق الإنسان، ومن حيث أدوار الفاعلين المعنيين، علما أن المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان نظمت في إطار الدورة 21 للمعرض الدولي للنشر والكتاب مائدة مستديرة حول خطة عمل الرباط. كما ينتظر أن تواصل بلادنا مساهمتها المتميزة في تعزيز النقاش الدولي بخصوص تنفيذ مضامين خطة عمل الرباط المذكورة من خلال تنظيم أنشطة ذات صلة بالموضوع.

ومن المؤكد أن صدور خطة عمل الرباط هو مؤشر آخر على الدور الريادي لبلادنا في مجال الإصلاحات المهيكلة ذات الصلة بهذا الموضوع، وخاصة ما يتعلق منها بإشاعة ثقافة التسامح والحوار والانفتاح ونبذ العنف، ولاسيما ما تتميز به المملكة المغربية من وسطية واعتدال في الدين، والذي يعود إلى الدور الريادي الذي تقوم به مؤسسة إمارة المؤمنين التي تضمن الطمأنينة الدينية والروحية، وتحمي المجتمع من كل غلو أو انحراف في تفسير الدين لأغراض التحريض على العنف والتمييز والكراهية.

كما أن ما يقع اليوم في العالم من تنامي الانطواءات وشيوع أشكال متعددة من التطرف العنيف والعمليات الإرهابية أدى إلى اهتمام دولي أكبر بخطة عمل الرباط المذكورة، وتعبير العديد من الفاعلين على المستوى الأممي وعلى مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية ووسائل الإعلام عن استعدادهم للانخراط في تنفيذ مضامين هذه الخطة.

○ مرت 4 أعوام تقريبا على إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الانسان. لماذا هذا الاختيار المؤسساتي في مجال حقوق الإنسان؟ وما هي القيمة المضافة التي ربحها المغرب بخلق مندوبية، خاصة على مستوى التفاعل مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان؟

● لابد من التذكير بان إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان جاء في إطار تفعيل إصلاح مؤسساتي شامل يروم تمكين المملكة المغربية من منظومة حقوقية وطنية متناسقة حديثة وناجعة. وقد شمل ذلك إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي عوض المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية مستقلة تخضع لمبادئ باريس الناظمة لهذا النوع من المؤسسات، وإحداث مؤسسة الوسيط التي حلت محل ديوان المظالم وأسندت لها اختصاصات موسعة. إضافة إلى إحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان باعتبارها بنية حكومية قارة تسهر على تنسيق العمل الحكومي في مجال ←

المحجوب الهيبة

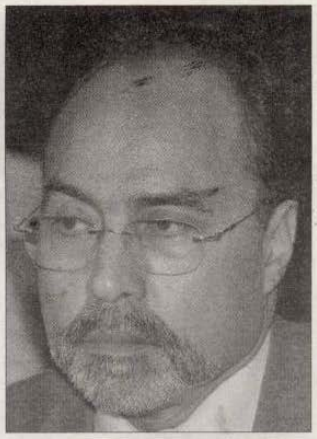
عبد العزيز بنزاكور، رئيس مؤسسة الوسيط

نافي بيلاي، المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان مع مختلف الفاعلين المعنيين.

ويأتي إحداث المندوبية الوزارية استجابة لتوصية خاصة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رفعت إلى جلالة الملك محمد السادس بعد انتهاء أشغال دورته الأخيرة (37)، وكذا لمطلب ملح من لدن مكونات المجتمع المدني، وتنفيذا لتوصية خاصة وردت في الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن مجموعة من الخصاصات كانت من بين الأسباب التي أدت إلى إحداث المندوبية نذكر منها التأخر في تقديم التقارير والتي بلغت آنذاك 6 تقارير، وضعف المقاربة التشاركية، وغياب الترصيد في عملية الإعداد، وضعف على مستوى متابعة تفعيل ملاحظات وتوصيات الهيئات الدولية، ووجود تفاوت بين الدبلوماسية الحكومية في مجال حقوق الإنسان وبين ما تم تحقيقه من مكتسبات وإنجازات، وتسجيل خصاص على مستوى متابعة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وعليه، فقد كانت الحاجة ملحة لإنشاء هذه البنية الحكومية لتتولى تدبير ملفات حقوق الإنسان بتنسيق مع كافة القطاعات الحكومية المعنية، تكون ملحقة برئيس الحكومة (الوزير الأول سابقا) نظرا للطابع العرضاني للملفات حقوق الإنسان، ولكون رئيس الحكومة يملك سلطة الإشراف والتنسيق والتوجيه بالنسبة لباقي القطاعات الحكومية.

كما أنه بالنظر للحاجة إلى جعل حقوق الإنسان بعيدة عن التجاذبات السياسية، وإحداث بنية حكومية مرجعية قارة في مجال حقوق الإنسان تكون مساعدة لكل القطاعات الأخرى، من زاوية الخبرة وتقديم الرأي والمشورة، وضمان الانسجام والتنسيق في العمل الحكومي، وتعزيز التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومع المنظمات الدولية غير الحكومية، فقد ارتأى جلالة الملك إحداث مندوبية وزارية مكلفة بحقوق الإنسان أنيط بها، بموجب المرسوم المحدث لها، تنسيق إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والقيام بكل عمل، واتخاذ كل مبادرة من شأنهما تعزيز التقيد بحقوق الإنسان، واقتراح كل تدبير يهدف إلى ضمان دخول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يكون المغرب طرفا فيها، حيز التنفيذ.

بلغة الأرقام ماذا كسب المغرب بعد إحداث المندوبية؟

● تنبغي الإشارة إلى أن هذا الاختبار الوطني بإحداث المندوبية ونتائج العمل التي حققتها خلال مدة وجيزة حظي بتنويه وإشادة من طرف الفاعلين الدوليين، واعتبر من الممارسات الفضلى والناجحة، وبالخصوص المفوضة السامية لحقوق الإنسان السابقة السيدة نافي بيلاي أثناء زيارتها لبلادنا سنة 2014 ومن خلال التقرير الذي أعدته حول البنيات الحكومية المكلفة بحقوق الإنسان، وكذا من طرف المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بموضوع التعذيب خلال زيارته للمغرب، وخلال مناقشة التقرير الوطني برسم الاستعراض الدوري الشامل في جولته الثانية أمام مجلس حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار ينبغي التذكير أن المندوبية تمكنت في ظرف أربع سنوات من تحقيق مزيد من النجاعة والفعالية على مستوى تعزيز التنسيق الحكومي، من خلال ثمان مؤشرات أساسية :

1 – تعزيز التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال إعداد وتقديم ما يقارب 8 تقارير أولية أو دورية، ومتابعة تنفيذ التوصيات، وتنسيق استقبال خمس زيارات للإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، وتقديم الردود والأجوبة بخصوص طلبات الحصول على المعلومات والبلاغات الفردية؛

2 – تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال وضع قواعد عمل مشتركة، دراسة التقارير والرد عليها، تقديم المعطيات واستقبال الزيارات: تنسيق زيارة ما يقارب 5 زيارات والرد على أربعة تقارير ومبادرات لمنظمات دولية غير حكومية، وتزويد مختلف المنظمات بالأجوبة المطلوبة؛

3 – تطوير الشراكة والدعم مع منظمات المجتمع المدني عبر تطوير منهجية الدعم، تنويع المشاركة الوطنية في المحافل الدولية مما مكن من إطلاق 50 مشروعا في مجال حقوق الإنسان خلال برنامجين (2013-2012 و2014-2013)، وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية ووسائل الإعلام في دورات مجلس حقوق الإنسان؛

4 – تحقيق دينامية متزايدة على مستوى التنسيق المؤسساتي عبر عقد ما يزيد عن 100 اجتماع تنسيقي خلال كل سنة، وتعزيز الشراكات والتعاون مع بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ودعم الأبحاث والدراسات العلمية؛

5 – تطوير التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان، على مستوى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال إعداد خطة عمل وطنية في هذا المجال؛

6 – تطوير التفاعل والشراكة مع الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان وعلى الخصوص مشروع الشراكة والتوأمة مع الاتحاد الأوروبي، والذي بهم تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسساتية للمندوبية الوزارية. إضافة إلى تعزيز التعاون مع مجلس أوربا من خلال برنامج الحكامة والديمقراطية وحقوق الإنسان؛

7 – المساهمة في الرفع من قدرات الفاعلين المعنيين واستثمار الكفاءات الوطنية، من خلال برامج التكوين والتكوين المستمر، والتي بلغت تنظيم ما يزيد عن 6 دورات للتكوين ذات طابع في مجال حقوق الإنسان، وتنظيم 5 دورات للتكوين متخصصة في مجال الهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالبشر، وتنظيم ما يزيد عن 12 ندوة ولقاء دراسيا؛

8 – توسيع المبادرات الوطنية المتعلقة بالدفاع عن المكاسب والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان ببلادنا، من خلال استقبال الوفود الأجنبية والمشاركة في المحافل الدولية، والمساهمة في دعم ترشيح بلادنا لمجلس حقوق الإنسان وتيسير ترشيح الخبراء المغاربة لعضوية الهيئات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

> **يمكن القول بأن تدشين المكتب المركزي للتحقيقات القضائية بسلا التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني جاء لمواكبة التحديات التي تعرفها حقوق الإنسان في الجوانب المتعلقة بضمان الأمن والاستقرار للمجتمع والأفراد، وبالخصوص تحدي الإرهاب الذي يعد أكبر خطر يهدد حقوق الإنسان**

○ مؤخرا تم طرح مبادرة مشتركة بين الدانمارك والمغرب من أجل انخراط عالمي في اتفاقية مناهضة التعذيب، ما الذي أغرى الدانمارك لتقود رفقة المغرب، هذه المبادرة؟ وهل معنى ذلك أن المغرب حصل على وصل براءة الذمة من ممارسة التعذيب كما تتهمه بذلك مجموعة من المنظمات؟

● من المفيد التذكير بأنه في مارس 2014 احتفلت دول المغرب والشيلي والدانمارك وغانا وأندونيسيا بالذكرى 30 لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأطلقت مبادرة دولية لمدة 10 سنوات من أجل انخراط عالمي في هذه الاتفاقية وتنفيذها، وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز تبادل المساعدة التقنية والدعم والتعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية والدول غير الأطراف بغية إزالة الصعوبات والعراقيل التي تحول دون انخراط الدول في هذه الاتفاقية وتنفيذ مقتضياتها.

وفي هذا الإطار تم تنظيم منتدى دولي بجنيف في شتنبر 2014 شاركت فيه الدول صاحبة المبادرة والأمم المتحدة ودول أطراف في الاتفاقية ودول أخرى معنية بهذه المبادرة، من أجل مناقشة سبل تنفيذها.

ولعل مشاركة المغرب إلى جانب الدول الأربع في الدعوة إلى هذه المبادرة واتخاذ تدابير لتنفيذها يعبر بوضوح عن الانخراط الاستراتيجي لبلادنا وبشكل لا رجعة فيه في تعزيز حقوق الإنسان، بشكل عام، ومناهضة التعذيب، بشكل خاص، على المستويين الدولي والوطني، من خلال مشاركتها في إطلاق مثل هذه المبادرات وتعزيز الانخراط في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي كان آخرها الإنضمام إلى البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، إضافة إلى تنظيم العديد من الندوات واللقاءات والتكوينات في مجال مناهضة التعذيب، دون نسيان نتائج عمل

هيئة الانصاف والمصالحة التيكانت بمثابة لبنة مخصبة للأوراش الاصلاحية التي عرفتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، وبالخصوص توصياتها ذات الصلة بالقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وما نتج عنها من توجه عام نحو تحسين الممارسات العملية في مجال مناهضة التعذيب، فضلا عن دسترة حقوق الإنسان ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتجريم التعذيب، والمجهود المبذول فيما يتعلق بملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالخصوص المنظومة الجنائية، وتوفير آليات التظلم والانتصاف، وتطوير الحكامة الأمنية.

كما أن انفتاح المملكة المغربية على الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان يعد مؤشرا على اختياراتها المتعلقة بمناهضة التعذيب، وبالخصوص المقرر الخاص المعني بموضوع التعذيب الذي زار بلادنا خلال سنة 2012 والذي نوه بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بمناهضة التعذيب والتي تؤكد على الإرادة القوية لمنحها مكانة ذات أولوية في النظام القانوني المغربي، وبالمقتضيات القانونية ذات الصلة بالموضوع الواردة في القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، والتي تعكس حماية جنائية متقدمة في مجال مناهضة التعذيب. كما سجل، بنوع من الرضا، جهود الحكومة للرفع من زيارات أماكن الاعتقال ولاسيما تلك التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإشادة بالدور الذي تقوم به هذه المؤسسة فيما يتعلق بالحماية من التعذيب ولاسيما من خلال زيارة السجون وإصدار التقارير والتوصيات المناسبة في هذا الشأن، مع الإشارة إلى المجهودات التي تبذلها الحكومة المغربية فيما يتعلق بتحسين الأوضاع في السجون وإلى خضوع كافة أماكن الحرمان من الحرية لمراقبة السلطات القضائية، سواء خلال مرحلة الحراسة النظرية أو خلال مدة السجن الاحتياطي أو أثناء قضاء العقوبة. كما شجع المقرر الخاص الجهود التي تبذلها بلادنا فيما يخص نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتي تعكس ثقافة مؤسساتية تطمح لمنع التعذيب والوقاية منه.

○ في الأسبوع الماضي دشن المغرب هندسة مؤسساتية جديدة في مكافحة الإرهاب عبر خلق المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، ما هو تقييمكم للسياسة العمومية المغربية في مجال مناهضة التعذيب؟ وفي أي سياق جاء هذا المكتب الجديد؟

● يمكن القول بأن تدشين المكتب المركزي للتحقيقات القضائية بسلا التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني المحدث تنفيذا للتعليمات الملكية للنهوض بالحكامة الأمنية، وطبقا للمقتضيات الجديدة للدستور ذات الصلة بالحكامة والمسؤولية والرقابة المؤسساتية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وفي إطار تطبيق القانون رقم 35.11 الذي يمنح صفة الشرطة القضائية لبعض موظفي المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني؛ جاء لمواكبة التحديات التي تعرفها حقوق الإنسان في الجوانب المتعلقة بضمان الأمن والاستقرار للمجتمع والأفراد، وبالخصوص تحدي الإرهاب الذي يعد أكبر خطر يهدد حقوق الإنسان، وفي سياق التحولات التي تعرفها المجتمعات والتعقيد الذي أصبحت تعرفه الجريمة بعد التطورات التكنولوجية، ولاسيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتنامي مخاطر الإرهاب بسبب تزايد موجات الكراهية والتطرف، مما يتطلب تعزيز المقاربة الوطنية في تدبير المخاطر الأمنية وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وضمان التنسيق والنجاعة والفعالية في تبادل المعلومات والمعطيات وخلال عمليات التدخل بين الفاعلين المعنيين، وتعزيز القدرات البشرية واللوجستيكية.

وهكذا فإن هذا المكتب الذي أنيط به القيام، تحت إشراف النيابة العامة، وعلى مستوى مجموع التراب الوطني، بمهمة معالجة الجرائم والجنح المنصوص عليها في الفصل 108 من مدونة المسطرة الجنائية، ولاسيما القيام بالتحقيقات في الجرائم الخطيرة المتعلقة بالسرقة وتهريب المخدرات والأسلحة والمتفجرات، والإرهاب، والمس بأمن الدولة، وتزوير العملة، في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل، جاء في جوانبه القانونية والمسطرية ليعزز خضوع ضباط الشرطة القضائية العاملين بمصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني لمبادئ الشفافية والمسؤولية والمراقبة القضائية.

كما أن من شأن إحداث هذا المكتب أن يساهم في تطوير الحكامة الأمنية على مستوى الأداء في الأبحاث والتحريات وعلى مستوى الإعلان عن نتائجها، والخضوع للإجراءات والمساطر القانونية، وأن يعزز من الدور الاستباقي الذي تقوم به المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في مجال الوقاية من الجريمة، ومكافحة الشبكات الإجرامية، والحد من المخاطر الأمنية.

أما بخصوص تقييم السياسة العمومية في مجال التعذيب فيمكن القول بأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تم القطع معها مع اعتماد تجربة العدالة الانتقالية. كما أن هناك تأطيرا دستوريا وقانونيا ومؤسساتيا لمنع التعذيب والوقاية منه، خصوصا دور القضاء الذي ما فتئ يفتح تحقيقات قضائية في حالة ادعاء التعرض للتعذيب، وإحالة الضحايا على خبرة الطب الشرعي والمتابعة الجنائية للمسؤولين في حالة وجود قرائن قوية عن ممارسة التعذيب. هذا دون إغفال الدور الذي يلعبه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان ومن ضمنها الشكايات المتعلقة بالتعذيب والتي تبقى حالات معزولة وفردية.

كشفها الخيام: الخلية الإرهابية التي فككها «الديستي» أدخلت الأسلحة من مليلية المحتلة وكانت تخطط لاغتيال شخصيات مغربية

عبد الحق الخيام مدير المكتب المركزي للتحقيقات القضائية

أعلنت السلطات العمومية يوم الاثنين 23 مارس 2015 أن الخلية التي تم الإعلان عن تفكيكها يوم 22 مارس في تسع مدن مغربية، واعتبرت الأكبر التي يكشف عنها منذ سنوات، حصلت على أسلحتها عبر مدينة مليلية المحتلة.

وقال عبد الحق الخيام مدير «المكتب المركزي للأبحاث القضائية» من مدينة سلا ، بأن الأسلحة التي ضبطت الأحد 22 مارس «مرت عبر مدينة مليلية حسب التحقيقات الأولية التي أجريناها».

وأضاف مدير هذا المكتب التابع لمديرية مراقبة التراب الوطني: «لم نحدد بعد ما إذا كانت هناك علاقة تربط بين المعتقلين وبين خلايا أخرى في أوروبا»، موضحا انه لم يحصل أي تعاون مع الأجهزة الإسبانية في عملية تفكيك هذه الخلية التي تعد الأكبر من نوعها منذ سنوات، حيث «إن أغلب العمل تم بمجهود من المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني».

وأعلنت وزارة الداخلية المغربية الأحد عن تفكيك خلية موزعة على تسع مدن وبحوزتها أسلحة كانت تستعد لتنفيذ «مخطط إرهابي خطير يستهدف استقرار المملكة»، وتنفيذ عمليات اغتيال شخصيات سياسية وعسكرية ومدنية». وقال الخيام أيضا الاثنين إن عدد الذين اعتقلوا «13 حاليا تتراوح أعمارهم بين 19 و37 سنة، ومستويات أغلبهم في الدراسة لم تتجاوز الابتدائي» . مضيفا: «تتبعناهم لأكثر من خمسة أشهر وتم العثور في بيت من مدينة أكادير على أسلحة تم تخزينها» ، وهي عبارة عن «440 خرطوشة إضافة إلى ستة مسدسات و31 من الأصفاد وأجهزة الكترونية...». وأضاف الخيام إن كل المعتقلين لم يتورطوا سابقا بأعمال إرهابية، مضيفا إن الخلية كانت «في البداية على اتصال بالقاعدة ثم بدأت الاتصال بداعش، وقامت عن طريق تمويل خارجي بإرسال أشخاص للقتال في بؤر التوتر».

وكشف الخيام كذلك أن هذه الخلية «كانت تريد أن تسمي نفسها ولاية الدولة الإسلامية في بلاد المغرب الأقصى، أحفاد يوسف ابن تاشفين»، كما أنها «بايعت ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، رغم أن أعضاءها لم يكونوا يوما في الخارج أو يتم تدريبهم هناك».

وكانت الداخلية أعلنت الأحد أيضا أن هذه الخلية كانت تستهدف عدة شخصيات «من بينهم الناشط العلماني و الأمازيغي محمد عصيد» حسب ما كشف الخيام الاثنين، إضافة إلى «استهداف عناصر فرقة حذر الأمنية» التي أطلقها المغرب قبل عدة أشهر، وتتكون من عناصر من الجيش والشرطة في الأماكن العامة والحساسة، تحسبا لأي عمليات إرهابية محتملة كما قالت السلطات.

وعن طريقة استهداف هذه الفرقة الأمنية من قبل الخلية التي تم تفكيكها، قال الخيام: «لقد جهزوا تركيبة من السموم كانوا يريدون رشها على أيدي السيارات ومقابض الأبواب» التي يمكن أن يلمسها أعضاء هذه الفرقة.

تفكيك 132 خلية إرهابية

كشف عبد الحق الخيام عن أرقام جديدة حول حصيلة محاربة الرباط للإرهاب منذ سنة 2002 حاث بلغ عدد الخلايا المفككة 132، فيما بلغ عدد المعتقلين في قضايا الإرهاب 2720 شخصا، إضافة إلى تسجيل 267 محاولة إرهابية فاشلة، من بينها 41 محاولة مهاجمة بالسلاح وسبع محاولات اختطاف و109 محاولة اغتيال و119 محاولة تفجير.

وعن المقاتلين المغاربة إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، قال الخيام ان عدد الذين ذهبوا من المغرب 1354 مقاتلا، دون احتساب من انطلقوا من أوروبا. ومن بين هؤلاء المقاتلين المغاربة 220 معتقلا سابقا في قضايا الإرهاب، قضى منهم 246 في القتال في سوريا و40 في العراق.

كما أن هناك حسب المصدر نفسه ضمن صفوف الدولة الإسلامية 185 أمرأة مغربية و135 طفلا يتم تدريبهم في معسكرات هذا التنظيم.

فيما اعتقلت السلطات وحققت مع 138 من العائدين وهم يشكلون خطرا محدقا على المغرب وباقي المنطقة.

شكوك تحوم حول وفاة سجين بالسجن المحلي بأزيلال

محمد طماوينشر في أزيلال أون لاين يوم 25 - 03 - 2015

حلت يوم الثلاثاء 24 مارس الجاري على الساعة الثامنة والنصف صباحا بأزيلال لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص ينتمون للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لزيارة السجن المحلي بأزيلال و الوقوف على ظروف وحيثيات وفاة السجين المسمى قيد حياته "ح.ن" المزداد سنة 1982 والذي توفي بفبراير 2013.

ومن خلال التحقيق توصلت اللجنة بعدة إفادات ، منها إفادة المدير الحالي للمؤسسة السجنية الذي صرح أن الهالك كان يعاني من مرض السل الفتاك .

وحسب إفادات السجناء، ففي يوم الوفاة تناول الهالك رفقة باقي السجناء وجبة غداء عبارة عن عدس ولحم دجاج كانت باردة جدا، أصيب على إثرها بمغص شديد على مستوى المعدة مصحوبا بقيء وارتفاع في درجة الحرارة، إذ تم نقله على وجه السرعة إلى المستشفى الإقليمي لتلقي العلاجات الضرورية إلا أن المنية وافته في الطريق.

وحسب الطبيب فإن السجين وصل إلى المستشفى جثة هامدة ليتم وإيداعه بمستودع الأموات دون أي إجراء يذكر.

أما والدة السجين والتي **راسلت المجلس الوطني لحقوق الإنسان** فإن ابنها توفي إما بسبب الإهمال، وإما كان ضحية تعذيب من طرف إدارة المؤسسة السجنية .

وفي نهاية التحقيق قامت اللجنة المذكورة أعلاه بتحرير تقرير في الموضوع ليبقى السؤال مطروحا : كيف توفي "ح.ن"؟ وماهي الإجراءات التي سيتم اتخاذها لإزالة اللبس عن هذا الملف الشائك؟

للإشارة فالهالك كان يقضي عقوبة حبسية مدتها ثمانية أشهر من أجل تهمة السكر العلني والضرب والجرح .

http://m.sahafaty.net/news3535326.htm

جنيف: المغرب والبرازيل والأرجنتين يدعون إلى ترسيخ قيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

شعب بريس– متابعة

بعد أربعة أشهر من انعقاد الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، دعا المغرب والبرازيل والأرجنتين بجنيف إلى ترسيخ قيم هذا الحدث الدولي المهم.

جاء ذلك خلال جلسة نقاش رفيع المستوى على هامش أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف حيث تم التأكيد على أن "الفضاء المتفرد الذي يتيحه المنتدى لمناقشة تحديات وآفاق المستقبل يتعين أن يتحول إلى مسلسل يجمع جميع الفاعلين".
وخلال هذا اللقاء الذي نظم بمبادرة من البعثات الدائمة للمغرب والبرازيل والأرجنتين لدى الأمم المتحدة، تم التأكيد أيضا على المسار الذي تم قطعه منذ انعقاد الدورة الأولى للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان ببرازيليا، ودورته الثانية في نونبر المنصرم بالمملكة.

وقال إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمناسبة إن "المنتدى أثبت جدواه، ولاسيما مقاربة القضايا الكبرى من قبيل المؤتمر العالمي حول المناخ والنقاش حول أهداف التنمية لما بعد سنة 2015".
وأبرز اليزمي أمام مجموعة من الدبلوماسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية الإضافة النوعية التي قدمها المنتدى العالمي لحقوق الإنسان حول إعلان وبرنامج عمل بكين بعد عشرين سنة من اعتمادهما.

وقال "أردنا في المغرب أن نجعل من المنتدى ذا جدوى من خلال إدماج كافة الفاعلين"، مذكرا بأن الحكومة قدمت وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب وإحداث هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.
وأوضح في هذا الصدد أن المنتدى تميز بتنظيم أزيد من 200 اجتماع وورشات موضوعاتية وأنشطة ثقافية وموسيقية، وذلك في إطار شراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والنقابات وهيئات المنظومة الأممية.

وأبرز اليزمي ضرورة إدماج جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان لأنه لا يتعين أن يظل هؤلاء في معزل عن بعض الاوساط، مضيفا أن الحركة الحقوقية أضحت بعدا لا محيد عنه في المنظومة الدولية، كما أن الدول أضحت فاعلا قائم الذات في هذا المجال.
وفي السياق ذاته، أبرزت السفيرة الممثلة الدائمة للبرازيل بجنيف، السيدة ريغينا ماريا كورديرو دنيوب، وقع المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مجال تعبئة جميع الأطراف المتدخلة من أجل انخراط أوسع لفائدة حقوق الإنسان ومواجهة التحديات المستقبلية.
وقالت "إن الأمر يتعلق أيضا بتكريس التنوع والمشاركة الاجتماعية، وكذا بعمل التشبيك الذي يحفز ربط اتصالات مع المؤسسات الدولية، والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني".

وفي معرض حديثها عن الدورة الأولى للمنتدى، أكدت كورديرو دنيوب، أن هذا الحدث شكل "مناسبة للاستجابة لتعبئة اجتماعية تناضل بقوة على المستوى المحلي من أجل يتمكن الفاعلون، وهم المنظمات غير الحكومية، من الاضطلاع بدورهم".
وقالت إن "الأهم اليوم هو ضمان استمرارية هذا المنتدى، حيث اصبحنا نتوفر على تجربة تتجاوز الحدود"، مؤكدة أن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل دعوة صريحة للحفاظ على الكرامة الإنسانية.
أما بالنسبة لسفير الارجنتين، ألبرتو دالوتو، فقال إن المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يشكل "فضاء متفردا لمناقشة تحديات وآفاق المستقبل المرتبطة بالقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان. ولكنه من الضروري أن تجد التوصيات المتمخضة عنه طريقها للتفعيل، وأن تتم مناقشة جميع المواضيع".
وتم خلال هذا اللقاء الذي أشرف على تسييره مدير مجموعة الحقوق الكونية (يونفورسل رايتس جروب)، عرض شريطي فيديو حول أقوى لحظات الدورتين السابقتين للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان.

http://chaabpress.com/news31768.html

"ادريس اليازمي" و "التمييز": اقترح تخويل لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز "مهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس"

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن تنزيل المبادئ الدستورية، لاسيما تلك المتعلقة بعدم التمييز، يتطلب "تعزيز الترسانة القانونية"، وكذلك القيام بعمل "في العمق" يدمج مختلف قنوات التنشئة الاجتماعية والإيصال الثقافي، ومنها على الخصوص المدرسة ووسائل الإعلام.

وأوضح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة تخليد اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري (21 مارس)، أن "أحد المداخل الأساسية من أجل تشكيل سياسة مندمجة في هذا المجال يتمثل في مخطط عمل الرباط لمكافحة التحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية".

وأضاف أن "للمجتمع المدني دورا أساسيا يضطلع به، كما تبين ذلك الجهود المبذولة، مثلا، من طرف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق المهاجرين".

وبحسب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فيقصد بتعبير "التمييز العنصري" أي "تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

ووفقا لهذا التعريف، أبرز اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضطلع، في إطار الصلاحيات المخولة له، بدور الحماية من كل أشكال التمييز، فضلا عن دوره في نشر والنهوض بثقافة حقوق الإنسان في هذا المجال.

وقال إنه "بالرغم من عدم توصله بأية شكاية تتعلق بشكل مباشر بالتمييز العنصري، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تدخل من أجل إثارة الانتباه إلى بعض مظاهر كراهية الأجانب خصوصا في الصحافة المكتوبة"، مشيرا إلى أن المجلس انكب خلال السنتين الماضيتين على ورش هيكلي يتمثل في تعزيز المنظومة القانونية الوطنية في مجال مكافحة التمييز.

وفي هذا الإطار، اقترح ادريس اليزمين مراجعة البنود الجنائية المتعلقة بالتمييز، وتبني نصوص تتعلق بمكافحة التمييز في قانون الإجراءات الجنائية، إضافة إلى تعزيز صلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل ممارسة الصلاحيات المخولة له كآلية لتلقي الشكاوى من طرف الأشخاص ضحايا التمييز (انسجاما مع البند الثاني من المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري)، مع مراعاة الاختصاصات الموكولة للجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز التي ستضطلع بمهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس انسجاما مع مقتضيات الفصلين 19 و164 من الدستور.

وأشار اليزمي إلى أن تصدير دستور المملكة، الذي يعد جزء لا يتجزأ من الدستور، ينص على التزامين أساسيين في مجال حقوق الإنسان، يتمثل الأول في جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، تسمو على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

ويتمثل الالتزام الثاني، يضيف اليزمي، في حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان.

وبخصوص دور لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز، أفاد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، بأن أول مذكرة نشرها المجلس كانت حول هذه الهيأة، مبرزا أن المذكرة جاءت نتيجة لدراسة مقارنة لمجموعة من هيآت مكافحة التمييز.

وأكد أن "من بين الخلاصات الكبرى لهذا العمل اقتراح تخويل لجنة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز مهمة محددة في مكافحة التمييز على أساس الجنس"، مضيفا أن هذا الاقتراح ينسجم ومقتضيات الفصلين 19 و164 من الدستور، ويكمل المهام العامة لحماية والنهوض بحقوق الإنسان التي عهد بها الفصل 161 من الدستور للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا ضمان تكامل وانسجام أفضل للمنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بحماية حقوق المهاجرين الأجانب، ذكر ادريس اليزمي أن العديد من الدراسات الاجتماعية المقارنة أظهرت أن مسلسلات إدماج المهاجرين اتسمت دائما بالتعقيد وكانت محفوفة بمخاطر الرفع من الخطابات والمواقف المعادية للأجانب.

وقال "إن بلادنا تتمتع بميزة ثقافية نسبية بالنظر لتنوع مكوناتها، كما أبرزها الدستور"، مضيفا أنه من المهم جدا التأكيد على أنه لم يسبق لأية قوة سياسية مغربية تبني برامج سياسية معادية للمهاجرين أو الأجانب بصفة عامة.

وشدد اليزمي على "ضرورة تقوية هاتين الميزتين، لاسيما من خلال تعزيز المنظومة الوطنية للتصدي لكافة أشكال التمييز، فضلا عن النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز الرسائل المشيدة بقيم التعدد والتسامح التي يتعين أن تجد طريقها إلى البث، على الخصوص، من طرف المدرسة ووسائل الإعلام".

http://www.hadatcom.com/index.php/politiques/2109-%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%AA%D8%AE%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D9%88%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3.html

ربيع الكرامة يدخل على الخط في الإجهاض ويقول: جسد المرأة هو ملك لصاحبته

راشد سليم
الثلاثاء 24 مارس 2015 – 15:38

قال ربيع الكرامة ان المغرب يعيش حاليا تفاعلات نقاش عمومي حول ظاهرة الإجهاض السري في ارتباط بالقانون الجنائي الذي يجرمه إلا في استثناءين ضيقين جدا، وقد ترتب عن النقاش المجتمعي تكليف الملك لوزيري العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية وكذا **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بتنظيم لقاءات تشاورية مع مختلف الأطراف المعنية ورفع اقتراحات إليه في أجل أقصاه شهر واحد.

واعتبر تحالف ربيع الكرامة، من أجل "تشريعات تحمي النساء من العنف وتناهض التمييز بسبب الجنس"، والذي مافتئ يطالب، منذ تأسيسه، بتغيير القانون الجنائي تغييرا جذريا وشاملا لفلسفته وبنيته ولغته ومقتضياته، ليتجاوب مع التحولات التي يعرفها المجتمع وأوضاع النساء من جهة، وليكون رافعة للحداثة وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

واكد ربيع الكرامة" على أن القانون الجنائي المغربي لم يعد يتلاءم مع دستور2011 بل ويمثل إخلالا بالتزامات المغرب تجاه الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالمساواة ومناهضة التمييز، إذ أصبح متجاوزا من قبل الواقع نفسه، ولا يستجيب لمتطلبات تمتيع المرأة بحقوقها الصحية والإنجابية على نحو كامل من خلال معالجته اللاحقوقية واللاواقعية للإجهاض وتجريمه بصفة شبه مطلقة، خلافا لأغلبية بلدان العالم وعلى نحو متخلف مقارنة مع بلدان عربية وإسلامية عديدة من بينها تونس وتركيا وقطر وكزخستان وأوزباكستان وتجكستان الخ؛

وجدد الإلحاح على أن ثمة حاجة مجتمعية ضاغطة لا تقبل التسويف لرفع التجريم عن الإجهاض الطبي ولوضع حد للتبعات المأساوية الناجمة عن الإجهاض السري غير الآمن، والوفاء بالتزامات البلاد تجاه تعهداتها الدولية، وعلى رأسها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان مؤتمر بيكين المنعقد سنة 1995...

واعتبر ربيع الكرامة " إن جسد المرأة هو ملك لصاحبته ولا يحق لأحد غيرها أن ينوب عنها في اتخاذ القرار بشأنه أو أن يتصرف فيه دونما إرادتها أو موافقتها، ويرجع لها القرار بشأن الأمومة ووقت الحمل وعدد الأطفال والفترة الزمنية الفاصلة بين حمل وآخر. وإن تجريم إيقاف الحمل يشكل من جهته انتهاكا لهذه الحقوق ولحرمة جسد المرأة، ويكرس تمييزا ضدها وشكلا من أشكال العنف تجاهها؛

http://bledna.com/2015/03/femme/67985.html

لقاء تواصلي حول موضوع: المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية

ينظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي **والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومؤسسة وسيط المملكة والهيأة العليا للاتصال السمعي–البصري، يوم الأربعاء 25 مارس 2005 بمقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالرباط، لقاء تواصليا حول موضوع "المساواة والمناصفة في قلب أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية".

ويأتي هذا اللقاء انطلاقا من القناعة المشتركة للمؤسسات الوطنية الأربعة بأهمية التشاور والتعاون من أجل المساهمة في تفعيل مبادئ المساواة والمناصفة المنصوص عليها في الدستور وكذلك أهداف التنمية البشرية.

ذلك أن هذه المؤسسات قامت، اقتناعا منها بمركزية قضية المساواة والمناصفة ودورها في ترسيخ أهداف الدستور وتماشيا مع السياق الدولي في هذا المجال (بكين+20 وأهداف التنمية للألفية لما بعد 2015)، بإصدار آراء وتوصيات وبرامج خاصة تهدف لإغناء النقاش الوطني حول المساواة والمناصفة.

وسيشكل هذا اللقاء، الذي سيعرف مشاركة مختلف الأطراف المعنية، فرصة من أجل التعريف بعمل هذه المؤسسات في مجال النهوض بقيم المساواة وترسيخ المناصفة في المغرب.

وستسلط أشغال اللقاء الضوء على "التزامات ومساهمات المؤسسات الدستورية في تفعيل مقتضيات الدستور وتحسين أوضاع النساء وولوجهن للحقوق المخولة لهن"، و"المسارات الممكنة لتسريع وتيرة إعمال المساواة والمناصفة في إطار الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

وستنطلق الجلسة الافتتاحية للقاء، التي ستتميز بإلقاء مداخلات لكل من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، السيد نزار بركة، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، ورئيسة الهيأة العليا للاتصال السمعي–البصري، السيدة أمينة المريني، ورئيس مؤسسة وسيط المملكة، السيد عبد العزيز بنزاكور، يوم الأربعاء 25 مارس 2015 بمقر المجلس الاقتصادي ابتداء من الساعة الثانية والنصف بعد الزوال.

تذكير

النشاط: ندوة حول المساواة والمناصفة في أشغال المؤسسات الدستورية الوطنية

التاريخ والتوقيت: 25 مارس 2015 ابتداء من الساعة الثانية والنصف زوالا

المكان: مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالرباط (1، تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10 مجموعة ، حي الرياض، الرباط)

http://www.nisaecom.net/2015/03/blog-post_460.html

Quatre institutions constitutionnelles se mobilisent pour l'égalité et la parité

Narjis Rerhaye 25/03/2015 12:31

Amina Lemrini, Nizar Baraka, Driss El Yazami et Abdelaziz Benzakour donnent une leçon cinglante à Bassima Haqqaoui

Une première. Quatre institutions constitutionnelles ont décidé de prendre le taureau par les cornes et de s'investir activement dans la mise en œuvre des principes de l'égalité et la parité.

En organisant conjointement ce mercredi après-midi à Rabat un séminaire sur le thème de « l'égalité et la parité au cœur des travaux des institutions constitutionnelles nationales », le Conseil économique, social et environnemental, le Conseil national des droits de l'Homme, l'Institut du Médiateur du Royaume et la Haute autorité de la communication audiovisuelle envoient un message politique fort. A Bassima Hakkaoui d'abord, la ministre islamiste auteure d'un projet de loi organique relatif à l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination rejeté avec force par le mouvement féminin qui estime que cette instance a été « vidée de toute sa substance ».

Les patrons du CESE, du CNDH, de la HACA et du Médiateur vont rectifier le tir. En déclinant publiquement et ensemble leurs visions et définition de l'égalité et de la parité, Amina Lemrini, Nizar Baraka, Driss El Yazami et Abdelaziz Benzakour donnent une leçon cinglante à Mme Haqqaoui la ministre de la solidarité, la femme, la famille et le développement social. C'est aussi une manière de soutenir la commission scientifique qui avait travaillé sur le premier projet concernant l'Autorité pour la parité et qui n'est pas celui présenté par la ministre Haqqaoui.

Pas question d'accepter une version minimaliste de la parité

« Cette rencontre est basée sur la conviction partagée par ces quatre institutions constitutionnelles quant à la nécessité de contribuer à la mise en œuvre des principes d'égalité et de parité énoncés dans la Constitution, et des objectifs de développement humain », expliquent les organisateurs qui brandissent en étendard « la centralité des questions de l'égalité et de la parité et leur rôle dans la mise en œuvre des dispositions de la constitution ».

Décrypté, le message de ces institutions constitutionnelles qui font de l'égalité leur cheval de bataille ne souffre pas la moindre ambiguïté. Pas question de faire passer à la trappe les principes de parité et d'égalité consacrés par la constitution adoptée en juillet 2011. Pas question non plus d'accepter une version

http://www.quid.ma/politique/quatre-institutions-constitutionnelles-se-mobilisent-pour-legalite-et-la-parite/

minimaliste de l'APALD proposée par le projet de loi et en contradiction flagrante avec les revendications des associations de défense des droits des femmes. « Ce projet de loi ne répond ni aux exigences de l'article 164 de la Constitution, qui a placé cette autorité avec les « Instances de Protection et de Promotion des Droits de l'Homme », ni aux Principes de Paris. Tel que prévu dans ce projet de loi, l'APALD ne pourra en aucune façon influer sur les politiques publiques relatives à l'instauration de l'égalité, de la parité et de la lutte contre les discriminations à l'égard des femmes. En fait, le texte proposé par Bassima Haqqaoui restreint les attributions de l'APALD et ne l'autorise qu'à présenter un avis, des propositions », des recommandations et dans le meilleur des cas, cette instance constitutionnelle peut organiser des formations et élaborer des études, » fustige cette activiste, membre de l'Association démocratique des femmes du Maroc.

Ceux et celle qui président aux destinées du CESE, du CNDH, de la HACA et du Médiateur n'en pensent pas moins. D'ailleurs, ils ont décidé de briser le silence, tout en respectant les formes. Ces institutions constitutionnelles ont d'ailleurs déjà participé au débat national relatif à l'égalité et la parité en publiant, chacune de son côté, des avis ou des mémorandums ou en réalisant des programmes spécifiques sur cette question.

C'est ainsi que le Conseil économique et social a élaboré un rapport en auto saisine sur la question de l'égalité entre les sexes. L'institution a ainsi dressé un état des lieux sans concession des nombreuses discriminations subies par les femmes et formulé un ensemble de propositions pour assurer une égalité réelle entre les hommes et les femmes. Parmi les recommandations fortes du CESE, la promulgation d'une loi définissant la discrimination à l'égard des femmes afin d'orienter les politiques publiques et l'adoption sans délai de la loi portant création de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination (APALD), en la dotant de compétences étendues, en lui conférant indépendance et autonomie financière ainsi qu'un rôle d'examen et de sanction de premier niveau des cas de discriminations.

Le CNDH est allé encore plus loin en publiant une étude documentée et complète sur ce que devrait être l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination. Cette étude qui a été effectuée en collaboration avec ONU-femmes trace les contours d'une autorité indépendante, aux mandat et prérogatives clairement définis, dotée de l'autonomie financière, de gestion et d'un budget conséquent et dont les membres doivent impérativement être choisis sur la base des critères de l'engagement, de la compétence et de la crédibilité. L'étude appelle à la création d'une entité fondée sur la base des « principes de Paris ».
Selon cette étude l'APALD devrait s'assigner deux grandes missions : la protection contre les discriminations et la promotion de l'égalité. La promotion de l'égalité est aussi importante pour les stratégies antidiscriminatoires que le traitement des plaintes. L'importance d'une autorité de type quasi judiciaire est préconisée dans le contexte marocain compte tenu des difficultés rencontrées par les justiciables.

Droits de l'Homme: Le Maroc dénonce les manœuvres de l'Algérie

Le Maroc a dénoncé lundi à Genève les manœuvres de l'Algérie devant le Conseil des droits de l'Homme afin de tromper la communauté internationale sur la situation dans les provinces du sud du Royaume.

Dans une allocution devant le Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU au nom d'un groupe de pays dont la Guinée, le Sénégal, la Centrafrique et les Comores, l'ambassadeur représentant permanent du Maroc à Genève, Mohamed Aujjar, a rappelé que depuis le départ du colonisateur en 1975, la question du Sahara marocain fait l'objet d'un différend politique régional pris en charge par le Conseil de sécurité en tant que question de paix et de sécurité.

"Conformément à son engagement politique et en réponse aux demandes du Conseil de sécurité depuis 2004, le Maroc a soumis en 2007 à l'ONU une Initiative pour la négociation d'un statut d'autonomie pour la région du Sahara qui satisfait au droit à l'autodétermination des populations concernées tout en respectant la souveraineté et l'intégrité territoriale du Royaume", a-t-il ajouté.

« une position obstructionniste »

L'ambassadeur a fait observer qu'"au lieu de s'engager de bonne foi dans le processus de négociations enclenché en 2007, les autres parties se sont retranchées dans une position obstructionniste axée sur l'instrumentalisation de la question des droits de l'Homme afin de torpiller les efforts de l'ONU pour trouver une solution politique négociée sur la base du Plan d'autonomie".

Tout en continuant sa coopération avec les Nations Unies pour relancer le processus politique des négociations, le Royaume a poursuivi ses réformes démocratiques pionnières dans la région afin de consolider l'Etat de droit et élargir l'espace des libertés sur l'ensemble de son territoire national de Tanger à Lagouira, a-t-il relevé.

Une mission technique du HCDH pour bientôt

En réaction aux allégations de l'Ambassadeur algérien, Aujjar a précisé que le Maroc a adressé une invitation au Haut-commissaire aux droits de l'Homme pour accueillir une mission technique à Rabat, Laayoune et Dakhla. Il a indiqué que cette invitation procède de la coopération constante entre les deux parties et de l'engagement souverain du Maroc à renforcer son interaction positive avec les mécanismes des droits de l'Homme de l'ONU.

http://www.lareleve.ma/news11297.html

"Cette mission technique est prévue dans le même format et les mêmes termes de référence agrées entre le Maroc et le HCDH et qui ont présidé à la réalisation de la première mission technique en avril 2014", a-t-il assuré.

Il a par la même occasion remercié le Haut-commissaire pour avoir accepté cette invitation ainsi que pour son soutien à ses termes de référence et à la préservation de son caractère technique et bilatéral. "Nous considérons que cette visite ne répond à aucun agenda politique", a dit Aujjar, expliquant qu'elle vise à "travailler avec le Maroc sur les besoins qui seront identifiés bilatéralement en matière d'assistance et de renforcement des capacités techniques, **notamment des commissions régionales du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) à Laâyoune et Dakhla".**

Il a à cet égard souligné que le rôle effectif du CNDH et ses commissions régionales au Sahara en matière de promotion des droits de l'Homme a été apprécié et salué par le Conseil de sécurité et par l'ex-Haut commissaire aux droits de l'Homme, Navi Pillay, au terme de sa visite au Maroc en mai 2014.

L'ambassadeur a dans ce cadre alerté le Haut-commissaire sur le caractère politique tendancieux de la démarche algérienne visant à politiser la visite de cette mission et à la sortir de son contexte technique et bilatéral entre le Maroc et le HCDH. Le Maroc, a-t-il affirmé, demande instamment au Haut-commissaire de considérer comme nulle et non-avenue la demande de l'Algérie au Haut-commissaire de produire un rapport sur cette mission.

Il s'est en outre réjoui de la coopération et des discussions positives entre le Maroc et le Haut-commissariat aux droits de l'Homme pour assurer la réalisation de cette visite dans les meilleures conditions, conformément aux arrangements et aux termes de référence bilatéralement convenus.
Au cours de cette séance du CDH, plusieurs pays ont apporté leur soutien au Royaume et à la démarche menée conjointement avec le HCDH au sujet de l'organisation de cette mission technique au Maroc.

Merci, Majesté

Sanaa Elaji

Le débat sur l'avortement n'a pas encore été concluant, mais on peut dire que le Maroc y a fait un grand pas en avant… Voici quelques jours, le roi Mohammed VI a reçu les ministres de la Justice et des Affaires islamiques, puis le président du Conseil national des droits de l'Homme, et il a demandé à ces trois responsables de lui soumettre, dans le délai d'un mois, leurs propositions et suggestions en vue d'amender les textes législatifs concernant l'avortement. La fixation d'un délai est importante car il permet d'éviter de nous projeter dans une attente indéfinie, comme pour bien d'autres dossiers.

Et puis voilà que le cheikh Raïssouni est venu nous dire qu'il serait opportun d'avorter les avorteurs, mais que bien malheureusement la science ne nous permet pas de les identifier quand ils sont encore à l'état de fœtus. Cet homme d'une telle infinie délicatesse réclame donc d'avorter ceux qui ne partagent pas ses vues et ses idées. Une nouvelle forme de nazisme ? Fort bien, passons… Raïssouni n'a fait que dire haut et fort ce que bien d'autres pensent tout bas, ceux qui ignorent ce que signifie le droit à la différence dans les projets sociétaux et les conceptions de la société. Les armes de ces gens-là ? L'excommunication et le meurtre…

Tous ceux qui estiment que la réglementation de l'avortement ouvrirait la voie à la multiplication de relations sexuelles débridées suscitent ma pitié. Cela reviendrait à dire que trouver le remède du cancer, par exemple, conduirait les gens à ne plus le craindre, puisque le vaccin serait là. Il y a là une certaine forme de bêtise, et aussi d'abêtissement des populations. Je l'ai déjà dit à une précédente occasion, et je le redis encore aujourd'hui : il n'existe pas une seule femme au monde qui envisage avec plaisir et sérénité d'avorter, tant la charge morale et psychologique d'une telle décision est lourde. Mais, dans plusieurs cas, l'interruption de grossesse est la seule solution, pour la mère et aussi pour l'enfant à naître.

Il y a donc les stéréotypes dont nous nous rengorgeons, et puis il y aussi les chiffres et la réalité sociale dont nous devons sérieusement tenir compte. En effet, que nous le voulions ou pas, nous ne sommes pas dans une cité vertueuse et idéale… Nous avons les viols, parfois, souvent, incestueux ; comment pouvons-nous demander à une femme violée par un proche parent, un père, un frère, de garder le fruit de cette agression ?... mais il y a aussi ces femmes ayant eu une relation sexuelle consentie, qui a donné lieu à une grossesse non désirée. Si la future mère décide de garder son enfant, nous ne pouvons que respecter sa décision, et la plupart des associations d'aides aux femmes – Solidarité féminine, Insaf… – encouragent ces dernières dans ce sens. Mais si cette même dame décide que, pour des raisons qui lui appartiennent, de ne pas garder cet enfant, alors là aussi nous devons nous incliner face à sa décision et l'admettre. Il est du droit de chaque femme de décider si elle veut un enfant, et quand, surtout quand elle vit au sein d'une société qui lui fait supporter, à elle et à elle seule, la responsabilité de cette grossesse qu'elle partage, il faut le dire, avec l'homme, son partenaire.

http://www.panorapost.com/article.php?id=10204

Assez de contradictions, donc ! Dans cette société, nous avons des gens qui comprennent qu'un frère puisse tuer sa sœur pour préserver l'honneur de la famille, bien que ces « crimes d'honneur » soient en nombre relativement limité au Maroc, et nous avons aussi des gens qui affirment que l'avortement est un meurtre. Deux poids, deux mesures… Tuer pour sauver l'honneur serait admis et avorter d'un enfant pas encore né ne le serait donc pas ? Et puis, notons également que les contempteurs les plus virulents de l'avortement sont les mêmes qui réclament le maintien de la peine de mort… encore deux poids, deux mesures, encore et toujours la contradiction.

Ahmed Khamlichi, le directeur de Dar al-Hadith al Hassani, a fait montre d'un courage peu commun lorsqu'il a déclaré – précisant que c'était en son nom propre et non en celui de l'institution qu'il dirige – que le plus important est l'enfant né, son identité et sa vie, et non quand il en est encore au stade embryonnaire (la vidéo est mise en ligne sur le site d'ahdath.info). Or, nous savons tous ce qui attend un enfant naturel, dans le cadre de notre législation et de notre réalité sociale.

Assez donc de tous ces clichés mensongers et abusifs qui s'appuient sur des slogans éculés. La réalité que nous vivons, et que nous voulons ignorer, est que nous avons des dizaines de cas d'avortement chaque jour dans ce pays. La réalité est que nous avons des centaines de ces enfants abandonnés qui sillonnent nos rues et emplissent nos différents hospices et centres d'accueil. La vérité est que nous avons des centaines d'enfants des rues que la société ignore et dont l'Etat ne prend pas la mesure. La sincérité voudrait que nous admettions que les relations sexuelles en dehors du mariage existent dans notre société, que nous le voulions ou pas, que nous l'admettions ou non. Beaucoup sont des viols, l'écrasante majorité ne l'est pas.

Le roi Mohammed VI a entrepris une action que la plupart de nos politiques (dans les partis et au sein du gouvernement) n'ont pas le courage d'assumer : reconnaître les mutations de la société et réfléchir aux solutions adéquates. Les slogans sont faciles, désespérément inutiles, mais regarder la réalité en face est chose bien moins aisée.

C'est pour cela, et c'est parce que je suis une femme, parce que je pense que la femme a le droit de disposer de son corps et que la maternité doit être un choix librement effectué tant il comporte de responsabilité… c'est pour cela, donc, que je dis : Merci, Majesté.